السعودية تبرم أكبر اتفاق استثماري مع روسيا بـ 10 مليارات دولار

موسكو ـ واس: أكد محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية، م.عبداللطيف بن أحمد العثمان، عمق علاقة التعاون بين المملكة وروسيا في مجال التنمية والاستثمار. وأشار العثمان بمؤتمر صحافي مشترك عقده في موسكو مع وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك، إلى أهمية تكثيف العمل المشترك لاستتباب الأمن والرخاء ومكافحة الإرهاب. من جهته، أكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر لوفاك حرص بلاده على تعزيز التعاون مع المملكة، مشيرا إلى أن روسيا تصدر للمملكة الخشب والسبائك الحديدية والحبوب، فيما تشتري روسيا من المملكة مواد كيمياوية. وقال: «هناك استثمار بين البلدين، حيث اتفقنا على إقامة شراكة بواقع 10 مليارات دولار، وهذا الاتفاق ليس من أكبر الاتفاقيات، وإنما في إطار التعاون بين الصناديق المختلفة».

سابقة هي الأولى من نوعها في الكويت لتمويل عجز الميزانية بالأداة الإسلامية

هل يكون مجمع الوزارات أصلاً ضامناً لإصدار الصكوك؟

أحمد محمود

علمت «الأنباء» أن هناك اتجاها حكوميا لأن يكون مجمع الوزارات هو الأصل المرجح الضامن لاصدار الصكوك الحكومية المزمع اطلاقها لتمويل العجز المالي في الميزانية العامة، في سابقة هي الاولى في الكويت. وقالت مصادر مصرفية مسؤولة إن اصدار الصكوك لم يعد يحتاج الى تشريع خاص من البرلمان بعد أن بدأ التطبيق الفعلي للائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة الاسواق، حيث اتاحت اللائحة امكانية اصدار هذه الصكوك التي تفترض وجود اصل مقابلها باعتبارها اداة تمويل اسلامية.

واضافت المصادر أن هناك اجماعا حكوميا على مجمع الوزارات ليكون الاصل مقابل هذه الصكوك، الا أن الرأي لم يستقر حتى الآن حول الحجم المرجح في هذه الصكوك. وستكون هذه الصكوك البديل التمويلي الاسلامي للسندات الحكومية المزمع اصدارها ايضا لتغطية جزء من العجز في ميزانية العام المالي المقبل المقدر عند 8 مليارات دينار، وستكون متاحة للاكتتاب من قبل البنوك الكويتية التي بدورها ستفتح مجالا لتسويقها على عملائها. وقالت المصادر إن المشكلة قد تظهر في حال كانت هذه الصكوك متاحة للتملك حيث يعتبر مجمع الوزارات من الاملاك العامة التي يمنع القانون تملكها، وبالتالي قد تواجه اشكالية فنية في التعامل مع هذه المسألة. وتجري الآن مخاطبة الجهات القانونية الحكومية لبحث امكانية ايجاد مخرج قانوني يحول دون اطلاق الصكوك. ومن الحلول المطروحة أن تكون الشركات ذات الاغراض الخاصة التي اتاحتها ايضا اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الهيئة هي البديل الممكن لكي تكون هذه الصكوك متاحة لأغراض خاصة بتمويل الميزانية ولسنوات معينة، وهو أمر مازال البحث جارياً حوله. وتقول مصادر اخرى إن أمرا آخر يجري بحثه الآن هو في كيفية اتاحة هذه الصكوك للتداول في السوق الثانوية، اذ انه يتم الاعداد بالتوازي مع اصدار السندات والصكوك، مشروع لتأسيس سوق ثانوية تمكن من تداول السندات والصكوك، وقد لا تكون هناك اي مشكلة فنية في ادراج السندات الحكومية وتداولها، الا أن المشكلة قد تظهر في الصكوك لأنها ستكون متاحة للتداول وستمكن حامليها من تملك الاصول مقابل الاصدار (افتراضا)، وهو أمر قد يواجه مشكلة مع املاك عامة غير متاحة للتملك، خصوصا اذا كان المشتري اجنبيا لا يسمح له بتملك عقار. وقالت مصادر رقابية إنه اذا أتت الحكومة بمشروع لاصدار السندات والصكوك في آن معا، فإن الجهات الرقابية ستنفذ لأن القرار سيكون سياسيا بالدرجة الاولى قبل أن يكون فنيا، لكن قد يواجه هذا الامر معرقلات لاحقة في حال لم يتم البت في كل الامور الفنية قبل اصدار الصكوك. وتحول هذه الامور دون اصدار الصكوك في القريب العاجل كما كان مقررا، وقد تتأخر الى السنة المقبلة. وكانت البنوك أعلنت انها تستطيع أن تمول جزءا من عجز الميزانية، بينما يمكنها طرح السندات والصكوك على عملائها الذين سيكتتبون في هذه السندات الحكومية ذات التصنيف السيادي المرتفع ومعدوم المخاطر.

اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون هيئة أسواق المال تتيح إصدار الصكوك

الصكوك قد تتأخر في حال عرقل القانون تملك أملاك عامة

بحث إيجاد مخرج قانوني الآن..وشركة ذات أغراض خاصة ممكنة

مشكلة في كيفية تداول الصكوك وإتاحتها للشراء من مستثمر أجنبي

سياسياً لا مشكلة في إصدار الصكوك.. لكن فنياً قد تتعرقل

من يدخل مجمع الوزارات من باب الصكوك الحكومية؟ (الصورة من النت)

«المستقبل» تخفض رأسمالها 3 ملايين دينار لتوزيعها على مساهميها

منى الدغيمي

علمت «الأنباء» أن شركة المستقبل العالمية للاتصالات حصلت على موافقة هيئة أسواق المال لتخفيض رأسمالها من 8 ملايين دينار الى 5 ملايين دينار عن طريق إلغاء 31مليون سهم من مجموع اسهم الشركة البالغة 81 مليون سهم ليكون اجمالها بعد التحفيض 50 مليون سهم وذلك بتخفيض عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بذات النسبة التي سيتقرر بها تخفيض رأس المال. وانه من المتوقع الإعلان عن ذلك رسميا خلال الأسبوع الجاري.

ثاني شركة تتخذ هذا الإجراء بعد «الجزيرة للطيران» لتوزعه على المساهمين .. وليس لإطفاء الخسائر

وأوضحت المصادر ان الشركة عمدت الى تخفيض رأس المال وذلك لوجود سيولة لديها وستعتمد توزيعها على مساهميها وهي تمثل سابقة للشركة وتعد المرة الثانية بعد شركة الجزيرة للطيران التي خفضت رأسمالها لسيولة لديها وتوزيعها على مساهميها لا لإطفاء الخسائر كما جرت العادة .

يذكر ان القيمة السوقية للسهم في البورصة 122 فلسا فيما تقدر القيمة الدفترية للسهم 164 فلسا. ويذكر ان كبار ملاك الشركة كما تظهر في القائمة على موقع البورصة الالكتروني: شركة مجموعة الأوراق المالية التي تمتلك ما نسبته 28٪ وشركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده تمتلك نسبة 9٪ وأحمد يوسف بهبهاني نسبة 5٪.

تشمل بنود الميزانية الخاصة بالحسابات وعمليات الصرف والرواتب والتخزين وآليات ترسية المناقصات

«الأنباء» تنشر الخطة الإستراتيجية لهيكلة وتدريب موظفي الوزارات

محمود فاروق

بدأت وزارة المالية التركيز على ملف تطوير وتدريب موظفي الدولة، حيث وضعت وزارة المالية خطة استراتيجية لتدريب العاملين في الوزارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة من 2016 حتى 2019.

وفي ذات السياق، تنشر «الأنباء» تفاصيل الخطة الاستراتيجية التي وضعتها «المالية» التي تعد الاكبر في تاريخها على اعتبار انها ستشمل جميع الجهات الحكومية في البلاد.

وتهدف الخطة إلى تطوير الاداء الوظيفي للعاملين بالدولة في عدة أمور مالية وهي: إجراءات تطبيق بنود الميزانية الخاصة بالحسابات وعمليات الصرف والرواتب والتخزين وآليات ترسية المناقصات الخاصة بالوزارات. وبحسب مصدر مسؤول بوزارة المالية قال إن الخطة ستعمل ايضا على تخفيض الانفاق في جميع مؤسسات الدولة، في حال تم تنفيذها «كما يجب».

ويضيف المصدر أن وزارة المالية عقدت سلسلة اجتماعات مصغرة مع جهات حكومية خلال الفترة الماضية، لوضع الآسس العامة لخطة التدريب لموظفيها، وكيفية رفع كفاءة موظفي الدولة إلى درجة تمكن من أداء واجبات العمل على وجه أفضل، وعلى الجهات الحكومية تمكين موظفيها من تلقي التدريب كل في مجال اختصاصه.

وفي التفاصيل جاءت المهام المالية والادارية وفق اعلى معايير الجودة والكفاءة.

- تزويد جهات الدولة بالادوات المناسبة للتطبيق (انظمة مالية - محاسبية - تقنية معلومات).
- ادارة الادوات المالية بكفاءة وشفافية.

امكانيات ستوفرها عملية التطوير:

- مواءمة الميزانية مع الخطة الاستراتيجية للحكومة التي تهدف إلى تقليص الانفاق.
- جعل الميزانية اكثر دقة وسهولة.
- توزيع الموارد في الوزارات والهيئات والمؤسسات للحصول على افضل النتائج.
- ربط الاهداف الطويلة بالجهات والوزارات الحكومية بالميزانية بهدف توحيدها بالميزانية.
- تفعيل الشراكة بين الجهات الحكومية فيما بينها سواء الكترونيا او غير ذلك.

خطوات تطبيق الخطة:

- تجميع كل الانشطة الرئيسية للجهات الحكومية.
- ربط كل الانشطة بمخرجات الاهداف الاستراتيجية للحكومة.
- تحديد كلفة تنفيذ الانشطة، وتجميع جميع التكاليف للوصول إلى اجمالي ميزانية الجهات الحكومية.
- التنبؤ بتقدير الميزانية استنادا إلى توقعات الايرادات.
- مراقبة مستويات الانفاق الحالية مع الموضوعة بالميزانية.

الوضع الاقتصادي بعد تنفيذ الخطة:

- ترشيد الانفاق وضمان عدم تجاوز النفقات للإيرادات، وتفادي حدوث عجز مستقبلي في الميزانية.
- المحافظة على مستوى الميزانية لعدة سنوات، مع زيادة الايرادات، وتفادي أي اضطرابات اقتصادية.

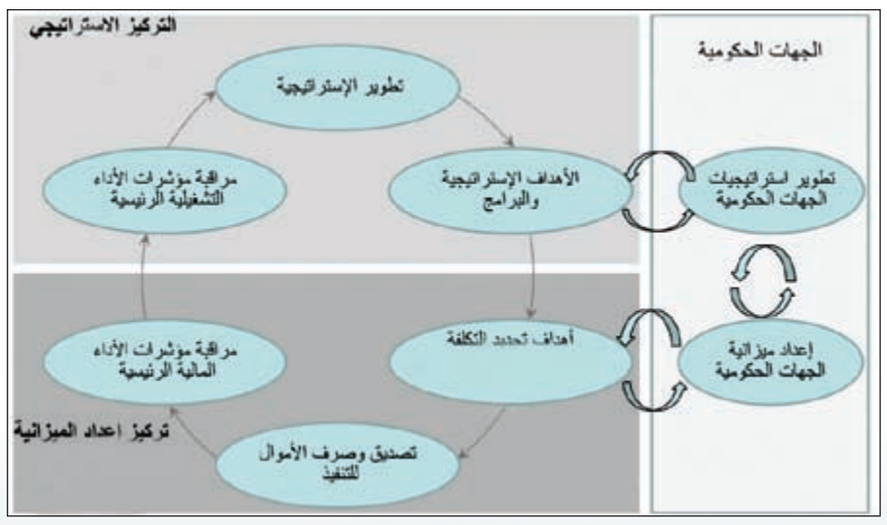

تستهدف ترشيد الإنفاق وضمان عدم تجاوز النفقات للإيرادات

المحافظة على مستوى الميزانية لعدة سنوات مع زيادة الإيرادات

تفادي حدوث أي عجز مستقبلي في الميزانية وتخطي أي اضطرابات اقتصادية